

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من اتحاد النساء الكوبيات والاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة، وهما منظماتان غير حكوميتان ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

مساهمة مشتركة من الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة واتحاد النساء الكوبيات

إن الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة، وهو منظمة غير حكومية تمثل الملايين من النساء في جميع أنحاء العالم وذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتحاد النساء الكوبيات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص منذ عام ١٩٩٧ وتضم في عضويتها أكثر من ٤,٢ ملايين عضو، يودان الإعراب عن رأيهما في هذه المناسبة بشأن تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع ودورها في التنمية وفي مواجهة التحديات الراهنة.

وتعتقد كلتا المنظمين أن الرأسمالية قد جرت العالم إلى أزمة طاحنة متعددة الأبعاد مقترنة بنهب للموارد الطبيعية وموارد الطاقة على كوكب الأرض، وخاصة في بلدان الجنوب، واختلال وشيك للمناخ وأزمة غذائية ذات عواقب وخيمة من بينها الجوع والفقر والتزوح. وعلاوة على ذلك، تواجه البشرية اليوم انعدام المساواة الاجتماعية، واتساع الهوة بين الطبقات، وازدياد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، والحروب، وتنامي النزعات الاستبدادية.

وكل هذه الأشكال المختلفة للأزمة هي نتائج مترتبة على منطق شكّله الرأسمالية والإمبريالية والاستعمار (الجديد) والنظام الأبوي والتسلح واستغلال البشر والطبيعة.

وتشهد بلدان العالم الثالث نهب مواردها وتعرض شعوبها للمضايقة بل وتغيير قادتها بالقوة وفقاً لمخطط إمبريالي يقوّض سيادتها دون خشية من عقاب. وتتحمل المرأة مع أبنائها أسوأ العواقب. وفي خضم الحروب، تتزايد أعمال القتل والاغتصاب والتجويع. ومعدلات البطالة في صفوف النساء مرتفعة كما أنهن يتقاضين أجوراً زهيدة.

ومع أن حالة المرأة الريفية قد تغيرت من عدة نواح، فإنها في حالات أخرى لا تزال تواجه ظروفاً تحد من مشاركتها الاجتماعية، مثل عدم الحصول على الأراضي والموارد والقروض والاستفادة من نظم الصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية الملائمة.

والنساء هن أفقر الفقراء. فوفقاً للأمم المتحدة، يعيش أكثر من ٣٠٠ مليون شخص، معظمهم من نساء البلدان النامية، في أوضاع مزرية ضمن ما يسمى بقطاع العمل غير الرسمي، دون أي نوع من الضمان الاجتماعي أو التأمين أو استحقاقات العجز أو التقاعد.

وتؤدي نساء الأرياف، بمن فيهن نساء السكان الأصليين، دوراً حيوياً في الاقتصادات الريفية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة. فهن من يقوم بالأعمال الشاقة في الزراعة ورعاية الحيوانات وتعليم الأطفال والاعتناء بالمتزل ورعاية المسنين. لكنهن لا يحظين في كثير من الحالات بالاعتراف بعملهن أو الاعتراف الاجتماعي لما يقمن به، بل وتُنتهك حقوقهن باستمرار.

وقد قالت ميشيل باتشليت، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في رسالتها بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي:

”تمثل النساء في بعض أرجاء العالم نسبة ٧٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية ونسبة ٤٣ في المائة من العمال الزراعيين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم مما تتحمله المرأة الريفية من أعباء ثقيلة في العمل والإنتاج، فإنها لا تزال ضحية للتمييز، وهذا ليس ظلماً فحسب، بل هو أيضاً عائق يحول دون التقدم في مجالات جوهرية. وإذا ما أُتيحت للمزارعات فرص متكافئة مع المزارعين في الحصول على الموارد، فإنهن سيصبحن القاطرة التي تساعد على إحراز المزيد من التقدم في القضاء على الجوع وزيادة الأمن الغذائي وتحسين الصحة والتعليم.

وتشير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أنه إذا ما أُتيحت للمزارعات سبل الحصول على الموارد على قدم المساواة، مثل الأسمدة والبذور والقروض، فإن النتائج ستكون كبيرة. ويمكن أن يرتفع المردود الزراعي للمرأة من نسبة ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة ٤ في المائة. كما سيؤدي إلى تخفيف عدد يتراوح ما بين ١٠٠ مليون و ١٥٠ مليون شخص خطر الجوع“.

إننا في اتحاد النساء الكوبيات والاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة نؤيد أقوالها ونأمل أن تتمكن الدورة السادسة والخمسون للجنة وضع المرأة، التي ستركز على موضوع تمكين المرأة الريفية، تتمكن حقاً من وضع سياسات وخطط عمل لصالح هؤلاء النساء.

ومما لا بد منه العمل على أن تتمتع المرأة الريفية باعتراف وحضور أكبر ومساواة حقيقية بين الجنسين تسمح لها، على سبيل المثال، بتقاضي أجر متساو مع الرجل عن العمل ذاته.

لكن إذا أردنا تحقيق هذه الأهداف، فإنه لا بد أيضاً من العمل في سبيل القضاء على التهميش الاجتماعي من خلال استئصال الفقر، وتعزيز العمل اللائق، وإعادة توزيع الثروة

فعلياً، وإتاحة سبل الحصول على خدمات الصحة والتعليم والثقافة. وكلما ازدادت أعداد الفئات الاجتماعية المؤلفة من المحرومين والفقراء والمهمَّشين، إلا وكثُر ما يتعين القيام به وازداد إلحاحاً.

ولدى الدول ما يكفي من الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع، مثل منهاج عمل بيجين، أو توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، أو اتفاقيات منظمة العمل الدولية، من بين صكوك أخرى، وكل ما تأمله المرأة الريفية هو تنفيذها على نحو فعال.

إن الأمم المتحدة تدري أنها يمكن أن تعوّل على دعم الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة واتحاد النساء الكوبيات من أجل مواصلة العمل في سبيل تلبية احتياجات المرأة الريفية في جميع أنحاء العالم وتحقيق مطالبها وأحلامها.